

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضية : ع38دد
تاريخ القرار: 1 نوفمبر 2012

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي- 1003 محاميها الأستاذ سليم مالوش الكائن مقره بقالكسي 2000 بلوك د الطابق السابع نهج العربية السعودية - تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "تونيزيانا" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بجنان البحيرة- ضفاف البحيرة 2- 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف "أورنج تونس" ضد "تونيزيانا" بتاريخ 27 جانفي 2012 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع38دد، والتي تضمنت تظلم العارضة من بعض الممارسات التي أقدمت عليها المدعى عليها والمنافية حسب دعواها لقواعد المنافسة المشروعة والمتمثلة في ترويج عرض تجاري أطلقت عليه اسم "فاميليا" يخول لكل مشترك بنظام مسبق الدفع والمفوتر من تكوين مجموعة من خمسة اشخاص يتم اختيارهم للاتصال ببعضهم البعض بأسعار مفرطة الانخفاض وهو ما اعتبرته العارضة بيعا بالخسارة يهدد توازن نشاطها الاقتصادي ونزاهة المنافسة.

وانتهت المدعية إلى طلب التحقيق والتدقيق في مدى مطابقة عرض "فاميليا" للتشريع الجاري به العمل وانعكاساته على المنافسة النزيهة وعلى إمكانية الردّ عليه بعرض مماثل كالإذن بإجراء اختبار حول المعطيات التي استندت إليها مصالح الضد عند إطلاق العرض وما انتهى إليه للوقوف على تقييم حديث لبياناته وانعكاساته ومدى استجابته للتشريع في مجال الاتصالات كالحكم بإيقاف ترويجه إذا ما ثبت عدم احترامه لمبدأ المنافسة النزيهة وعدم قدرة "أورنج تونس" على مجاراته .

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01ـدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عـ46ـدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عـ01ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وخاصة الفصول 63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد و74 جديد منه.

وبعد الاطلاع على القانون عـ64ـدد لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار المنقح والمتمم خاصة بالقانون عـ42ـدد لسنة 1995 المؤرخ في 24 أفريل 1995 وبالقانون عـ60ـدد لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005.

وبعد الإطلاع على الأمر عـ3026ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لإقامة واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وخاصة الفصل 3(أ) منه.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عـ15ـدد المؤرخ في 14 أفريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وبعد الإطلاع على المراسلة عـ96ـدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 جانفي 2012 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عـ97ـدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 جانفي 2012 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "تونيزيانا" لتمكينها من تقديم ردودها حول عريضة الدعوى.

وبعد الإطلاع على المقرر الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 جانفي 2012 الذي عيّن بمقتضاه السيد **حازم المحجوبي** مقرراً للنزاع.

وبعد الإطلاع على جواب شركة " تونيزيانا " على عريضة الدعوى ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 2 مارس 2012.

وبعد الإطلاع على المطلب الذي تقدم به مقرر النزاع بتاريخ 23 أفريل 2012 والمتضمن طلب التمديد في آجال القيام بالأبحاث في القضية المذكورة أعلاه والاستعانة بمكتب مختص.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 1 جوان 2012 والمحال على طريفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على ملحوظات شركة " أورنج تونس " حول تقرير ختم الأبحاث الواردة على الهيئة بتاريخ 6 جويلية 2012.

وبعد الإطلاع على ردود شركة "تونيزيانا" حول تقرير ختم الأبحاث الواردة على الهيئة بتاريخ 11 جويلية 2012.

وبعد الاطلاع على الملحوظات الاضافية لشركة "تونيزيانا" المقدمة بجلستي 6 سبتمبر 2012 و 11 أكتوبر 2012 .

وبعد الإطلاع على ردود شركة " أورنج تونس " حول الملحوظات الإضافية لـ "تونيزيانا" المقدمة بجلستي 6 سبتمبر 2012 و 11 أكتوبر 2012 .

وبعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية، عينت القضية لجلسة يوم 1 نوفمبر 2012 للمفاوضة والتصريح بالقرار.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممّن له الصفة والمصلحة وكانت مستوفية لجميع شروطها الشكلية وتعين قبولها من هذه الناحية.

من حيث الأصل :

حيث تفيد مظاهرات الملف أن شركة "أورنج تونس" تقدمت بشكاية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضمننتها تظلمها من تعمد "تونيزيانا" تطبيق أسعار مفرطة الانخفاض في سوق التفصيل لخدمة الهاتف الجوال من خلال تعمدتها تسويق عرض تجاري لفائدة حرفائها في

النظامين المفوتر ومسبق الدفع أطلقت عليه اسم " فاميليا " يتسنى للمشتركون فيه الاتصال ببعضهم البعض بأسعار جد منخفضة لا تغطي التكاليف الفعلية للخدمة.

ويتمثل هذا العرض في تمكين المكتتبين به من تشكيل مجموعة من خمسة أشخاص، يتخاطبون في ما بينهم كالآتي:

- بالنسبة لحرفاء النظام المسبق الدفع : ساعتين من المكالمات مقابل خمسة دنانير.
- بالنسبة لحرفاء النظام المفوتر : خمس ساعات من المكالمات مقابل 10 دنانير مع مجانية المكالمات خلال يوم الأحد.

وحيث أكدت العارضة أن المطلوبة لم تكتفي بهذه الخدمة، بل قامت بتوظيف عرض إشهاري عليها من 1 إلى 31 أوت 2011 ضاعفت فيه الامتيازات الممنوحة لمشتركيها مع إبقائها على نفس الأسعار، الأمر الذي زاد في حدة الآثار السلبية لهذا العرض من خلال النزول بالتعريفات الجمالية إلى مستويات منخفضة جدا جعلت من مجاراتها من طرف "أورنج تونس" أمرا غير ممكن .

وحيث اعتبرت المدعية أنه بالرغم من موافقة الهيئة على العرض موضوع الدعوى فهي تشكك في الأسانيد الفنية التي أرفقتها المدعى عليها لطلب الحصول على تلك الموافقة خصوصا بالنظر إلى قدم العرض . وانتهت إلى طلب التحقيق والتدقيق في مدى مطابقة هذا العرض وانعكاساته على قاعدة المنافسة النزيهة وعلى إمكانية الردّ عليه بعرض مماثل كالإذن بإجراء اختبار حول المعطيات التي استندت إليها مصالح الضد عند إطلاق العرض وما انتهى إليه للوقوف على تقييم حديث لبياناته وانعكاساته ومدى استجابته للتشريع في مجال الاتصالات كالحكم بإيقاف ترويجه إذا ما ثبت عدم احترامه لمبدأ المنافسة النزيهة وعدم قدرتها على مجاراته من خلال عرض مماثل .

وحيث أبدت "تونيزيانا" استغرابها عند ردها على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 2 مارس 2012 من قيام "أورنج تونس" بدعوى ضد الخدمات التي تضمنها عرض "فاميليا" الذي حضي مسبقا بمصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات التي تعتبر الهيكل القانوني الوحيد المؤهل لإقرار مدى احترام العرض التجاري لقواعد المنافسة المشروعة من عدمه ، منتقدة سلوك المدعية المتمثل في إملائها عدة توصيات للهيئة وحلولها محل المعدل لقطاع الاتصالات. كما نازعت المدعى عليها في ما ذهبت إليه العارضة بخصوص ادعائها اعتماد "تونيزيانا" لأسعار جد منخفضة لا تغطي الكلفة بصورة لا تسمح لـ "أورنج تونس" من مجاراتها مؤكدة قيام هذه الأخيرة بتسويق عرضين مماثلين للعرض موضوع الدعوى وهما عرضي "زان" و"كلوب" بأسعار أقل بكثير من الأسعار المعتمدة في عرض "فاميليا" .

وحيث أكدت "تونيزيانا" على مشروعية العرض موضوع الدعوى واستيفائه للشروط القانونية المستوجبة فضلا عن حصوله على مصادقة الهيئة مؤكدة فقدان هذه العريضة لأي أساس قانوني صحيح باعتبار أن القيام مباشرة ضد "تونيزينا" بخصوص عرض "فاميليا" كان في غير طريقه وأنه كان على المدعية الاعتراض على قرار الموافقة الصادر عن الهيئة لا على العرض ذاته.

وحيث خلص تقرير ختم الأبحاث إلى التأكيد على أن البحث المسائل المثارة في قضية الحال يتطلب القيام بعملية تدقيق وإجراء اختبار للمعطيات المحينة المتعلقة بالعرض التجاري "فاميليا" والعرض الترويجي الملحق به للوقوف على مدى مطابقة تلك العروض لقواعد المنافسة النزيهة .

وحيث، وبناء على طلب المقرر، تم تكوين لجنة فنية للعرض عهد لها إجراء عملية اختبار للبيانات وتدقيق مباشر للمعطيات انطلاقا من الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمدعى عليها وذلك بهدف القيام بعملية تقييم حديث للبيانات المتعلقة بالعرضين التجاريين موضوع نزاع الحال.

وحيث أفضت أعمال اللجنة الفنية إلى النتائج التالية :

- أن التعريفات الموظفة على عرض "فاميليا" لا تعدّ منخفضة وتستوعب التكاليف وتفرز علاوة على ذلك هامشا من الريح وهو ما يجعلها غير متعارضة مع قواعد المنافسة النزيهة ولا تأثير للخدمة موضوع النزاع على سوق الهاتف الجوال لاسيما وأن عدد المكتتبين بالخدمة المذكورة لا يتجاوز 3,14% من مجموع قاعدة مشتركي "تونيزيانا" .

- أن العرض الترويجي الذي تم توظيفه على خدمة "فاميليا" والذي مكّن المنتفعين بها من مضاعفة المدّة الزمنية الممنوحة لإجراء المكالمات يعتمد، في المقابل، على تعريفات جدّ منخفضة سواء بالنسبة للنظام مسبق الدفع أو النظام المفوتر داخل الشبكة.

- ان معدل التعرفة الناتج عن الجمع بين الحوافز وبين الامتيازات المرتبطة بخدمة فاميليا يعدّ جدّ منخفض ويزداد تدنيا في صورة تزامن الخدمة موضوع النزاع مع بعض العروض الجرافية مثل (100 % حوافز) وبالتالي فإن استمرارية تطبيق معدل التعريفات التي تم التوصل اليها من شأنه ان يجعل المدعية غير قادرة على مجارة خدمة فاميليا خاصة اذا ما تزامن تسويقها مع بقية الخدمات المذكورة.

وحيث انتهى المقرر إلى اقتراح الحكم بالزام "تونيديانا" بعدم الجمع بين الامتيازات والخدمات القارة التي من شأنها ان تؤدي الى تطبيق تعريفات مفرطة الانخفاض والتي لا تراعي فيها الكلفة وبالزامها أيضا بعدم تسويق خدمة " فاميليا" في إطار عروض ترويجية.

وحيث أحيل تقرير ختم الأبحاث على طريفة النزاع للإدلاء بملحوظاتهما عملا بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة الاتصالات.

وحيث نازع محامي المدعية "أورنج تونس" ضمن مراسلته الواردة على الهيئة بتاريخ 6 جويلية 2012 في ما توصل إليه المقرر من نتائج معتبرا أنّ إلزام "تونيديانا" بعدم تسويق خدمة "فاميليا" في إطار عروض ترويجية لا يمكن من تدارك الإخلالات المنسوبة للخدمة والتي تتعارض مع قواعد المنافسة ولا تمكن من فرض احترام التوصيات الواردة بالتقرير نظرا للاستحالة العملية والتقنية للتأكد من أن حرفاء الخصيصة المنتفعين بخدمة "فاميليا" لن ينتفعوا مستقبلا بجملته الامتيازات الأخرى.

وحيث اعتمدت المطلوبة في ملحوظاتها حول تقرير ختم الابحاث الواردة ضمن مراسلتها المؤرخة في 11 جويلية 2012 على بعض الإحصائيات المتعلقة بعرض "فاميليا" مؤكدة أن الاستناد على المعطيات المتعلقة بنسبة الاستهلاك للعرض المذكور خلال شهر جانفي 2012 لا يمكن من احتساب المستوى الحقيقي للتعريفات الموظفة على العرض باعتبار أن سلوك الحريف يتغير من شهر إلى آخر مبينة أن آخر الاحصائيات المجرأة (ماي 2012) حول المؤشرات الخاصة باستعمال خدمة "فاميليا" تشهد تراجعاً مستمراً ومعتبرة أن الاعتماد على تلك الإحصائيات في احتساب متوسط السعر (حسب منهج الاحتساب المعتمد من قبل الهيئة) يؤدي إلى نتيجة مفادها أن هذه التعريفية ليست منخفضة وتمكن من استيعاب تكاليف العرض.

وحيث أضافت المدعى عليها أن احتساب متوسط التعريفية أخذاً بعين الاعتبار للمداخل الناتجة عن المكالمات خارج المجموعة المكونة من 5 أشخاص سواء تلك المجرأة داخل الشبكة « On net » أو خارجها « Off net » يثبت أن مستوى التعريفات المعتمدة يفوق المستوى المسموح به بل كذلك يفرز هامشاً من الربح. وتمسكت في خاتمة ردها بمشروعية العرض المشتكى منه وتطابقه مع التراتيب الجاري بها العمل في مجال العروض التجارية .

وحيث قدم نائب الشركة المطلوبة، بجلسة يوم 6 سبتمبر 2012 تقريراً إضافياً تمسك فيه بردود منوبته على تقرير ختم الأبحاث طالبا الأخذ بعين الاعتبار للتخفيض الذي شهدته تعريفات الربط البيني أثناء نشر القضية والذي من شأنه أن يؤثر على مسار الدعوى المعروضة كما بيّن أن مجلس المنافسة تعهد بنفس الموضوع قبل الهيئة بموجب القضية المرسّمة

بدفاته تحت عـ121191دد وطلب أصالة إيداع الملف بكتابة الهيئة إلى أن ينظر مجلس المنافسة في القضية المرفوعة أمامه حول نفس العرض المتنازع فيه واحتياطيا حفظ القضية وإرجاعها إلى طور الأبحاث استنادا إلى قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ62دد الصادر بتاريخ 7 أوت 2012.

وحيث بين محامي "أورنج تونس" جوابا على التقرير سالف الذكر أن القضية المرفوعة من طرف منوبته "أورنج تونس" أمام مجلس المنافسة لا يمنح الهيئة من مواصلة النظر في القضية المنشورة أمامها، معللا ذلك بأن الأسانيد القانونية التي اعتمدها موكلتها وطلباتها تختلف عن تلك المقدمة بالدعوى التي رفعتها أمام مجلس المنافسة. كما أضاف أن الهيئة هي الجهة المختصة بالنظر في النزاعات المتعلقة بالعروض التجارية وذلك طبقا للفصل 67 من مجلة الاتصالات. أمّا من حيث الأصل، فقد تمسك محامي المدعية بما جاء بالعريضة وبغناصير الإجابة على تقرير ختم الأبحاث وانتهى مجددا إلى طلب القضاء بسحب خدمة "فاميليا" من سوق الهاتف الجوال لتعارضها مع قواعد المنافسة النزيهة وتأثيرها السلبي على توازن السوق ومصالح منوبته وحفظ الحق فيما زاد على ذلك.

وحيث يتضح بالرجوع إلى أوراق القضية والمرافعات المتلقاة فيها، أن جوهر النزاع يتعلق بالبتّ في مدى تطابق عرض "فاميليا" والعرض الترويجي الملحق به كيفما تم التطرق لخصائصهما التجارية والتعريفية أعلاه مع مقتضيات المنافسة النزيهة وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات والبيانات المحينة الخاصة بهما والمستقاة حديثا من أنظمة المعلومات التابعة للمشغل "تونيزيانا".

وحيث يستنتج مما سبق أن الهدف الرئيسي من رفع هذه الدعوى هو طلب مراجعة قرار الهيئة الذي سمحت بموجبهما للشركة المطلوبة بترويج العرض التجاري "فاميليا".

وحيث أن البتّ في المسائل المطروحة على أنظار الهيئة في إطار القضية الراهنة يقتضي الحسم في مسألة مبدئية تتعلق بالنظر في مدى قابلية القرارات الصادرة عنها في مادة العروض التجارية للمراجعة.

حول قابلية القرارات الصادرة عن الهيئة في مادة العروض التجارية للمراجعة :

حيث أوكل المشرع للهيئة الوطنية للاتصالات، بموجب أحكام الأمر عـ3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، مهمة مراقبة العروض الترويجية من خلال إلزام مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بعرض مشاريع تلك العروض على الهيئة، 15 يوما على الأقل قبل ترويجها لدراستها و التثبيت من مدى احترامها لمبادئ وشروط المنافسة النزيهة .

وحيث تتولى المصالح المختصة بالهيئة حال تلقيها هذه المشاريع دراستها وتحليل خصائصها من النواحي القانونية والفنية وخاصة التعريفية وغالبا ما تتطلب تلك الدراسة مدد الهيئة بمعلومات إضافية وتوضيحات ضرورية حول تلك العروض وعقد اجتماعات مع ممثلي المشغلين لمناقشتها حتى يتسنى للهيئة فهم العرض والإمام أكثر بجوانبه الفنية والاقتصادية .

وحيث تصدر الهيئة على ضوء ما توصلت به من طرف المشغل من معطيات وبيانات واحصائيات بخصوص التوقعات التي ينتظر تسجيلها خاصة حول نسب الاستهلاك وعدد المشتركين، قرارها النهائي بشأن مشروع العرض المقترح أخذا بعين الاعتبار للوضع العام للمنافسة في سوقي التفصيل والجملة ولمراكز المشغلين فيها ولمستوى التعريفات المعمول بها وإنطلاقا من الظروف الاقتصادية العامة التي تحيط بسوق الاتصالات إبان إصدار القرار.

وحيث يستفاد مما سبق أن إصدار القرارات في مجال العروض التجارية يتم وفق معايير ومقاييس محددة تبني على معطيات وظروف وشروط معينة تضي على القرار الجدوى والفاعلية وتجعله حال إصداره قرار صائبا وصحيحا وبالتالي فإن تغير المعطيات و الظروف التي حفت بإصدار القرار كاف لتجريده ولو نسبيا من جدواه وهو ما يجعل مراجعته أمرا مقبولا ومطلوبا كذلك .

وحيث يستشف مما ذكر، أن القرارات الصادرة في مادة العروض التجارية، سواء برفضها أو بالسماح للمشغل بترويجها، هي قرارات تكتسي صبغة وقتية وقابلة للتعديل والمراجعة من قبل الهيئة بناء على المعطيات والإحصائيات المحيئة التي تتعلق بها كنسب الاستهلاك وعدد المشتركين وعلى ضوء الظروف الجديدة التي تطرأ على المنافسة في سوق الاتصالات.

وحيث وخلافا لما تمسك به محامي المدعية، فإن القرار الذي أصدرته الهيئة سنة 2009 والذي سمحت بموجبه لشركة "تونيزيانا" بترويج خدمة "فاميليا" ليس قرار نهائيا وهو قابل للمراجعة من قبل الهيئة نفسها باعتبار المستجدات التي طرأت على السوق بعد إصداره والتي اتسمت بتغير مشهد المنافسة فيها بعد دخول مشغل ثالث وتغير مراكز المشغلين فضلا عن تغير مستوى تعريفات التفصيل والجملة وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير على القرارات التي سبق اتخاذها في مجال العروض التجارية.

وحيث وفيما يتعلق بمسألة الاختصاص، فإن رفع نفس هذه الدعوى أمام مجلس المنافسة لا يمنع الهيئة من مواصلة النظر فيها، ذلك أن موضوع هذه الدعوى والطلبات المدرجة بها تندرج في صلب اختصاص الهيئة باعتبار أن مراجعة وتحيين القرارات الصادرة في مجال العروض التجارية بهدف ملاءمتها مع مستجدات السوق ومتطلبات المنافسة العادلة يجب أن يتم من طرف الهيئة

نظرا لكونها الهيكل الذي صدرت عنه تلك القرارات و لاعتبارها الأكثر إطلاعا وإماما بسوق الاتصالات وبالمستجدات التي تطرأ عليها .

في الممارسات المدعى بها :

حيث تظلمت "أورنج تونس" من العرض التجاري "فاميليا" مدعية إخلاله بقواعد المنافسة النزيهة من خلال اعتماده على أسعار مفرطة الانخفاض مشككة في المعطيات والأسانيد الفنية التي أرفقتها خصيمتها بمشروع العرض للحصول على موافقة الهيئة ومدعية تمادي الشركة المطلوبة في تلك الممارسات من خلال توظيف عرض ترويجي خلال شهر أوت على خدمة "فاميليا" ضاعفت بواسطته الامتيازات الممنوحة لمشتريها بتلك الخدمة وهو ما زاد حسب دعواها في حدة الآثار السلبية للعرض وفي الإضرار بمصالحها التجارية والاقتصادية .

وحيث أفضت الدراسة التي تم إجرائها حول العرض التجاري "فاميليا" والعرض الترويجي الملحق به بالاعتماد على المعطيات المحينة التي تم تسجيلها من خلال الأنظمة المعلوماتية التابعة لـ"تونيزيانا" إلى النتائج التالية :

- **بالنسبة للعرض التجاري "فاميليا" :** أن معدل التعرف داخل الشبكة لكل مشترك بخدمة فاميليا تتراوح بين 0.095 دينار دون احتساب الأداء كأدنى تعرفة معتمدة وبين 0.117 دينار دون احتساب الأداء كأقصاها بالنظامين المفوتر ومسبق الدفع و بـ0.120 دينار كأدنى معدل و 0.236 دينار دون احتساب الأداء كأقصى معدل تعرفة خارج الشبكة لكل مشترك بالخدمة المذكورة وبالتالي فإن التعريفات المطبقة في عرض "فاميليا" لا تعتبر مفرطة الانخفاض بالنظر خاصة إلى تعريفات إنهاء المكالمات داخل شبكة "تونيزيانا" والمحددة بـ80 مليما في تاريخ نشر هذه الدعوى.
- **بالنسبة للعرض الترويجي الذي تم توظيفه على عرض "فاميليا" من 1 إلى 31 أوت 2012 :** أن مضاعفة المدة الزمنية الممنوحة للمنتفعين بخدمة "فاميليا" من ساعتين إلى أربع ساعات بالنسبة للنظام المسبق الدفع ومن خمس ساعات إلى عشر ساعات بالنسبة للنظام المفوتر أفضى إلى النزول بالتعريفات إلى مستوى جد منخفض بمعدل 55.5 مليما للعرض مسبق الدفع و بمعدل 58.5 مليما بالنسبة للعرض التجارية بالنظام المفوتر.

وحيث ثبت لدى الهيئة بناء على النتائج السالف بيانها أن :

- أن معدل التعريفات المعتمدة في عرض "فاميليا" يمكن من استيعاب التكاليف المستوجبة لتوفير الخدمة مع ضمانه لهامش من الربح وهو ما يؤكد عدم مساس تلك

التعريفات بقواعد المنافسة النزيهة وعدم تأثيرها السلبي على سوق الهاتف الجوال وعلى
وضعية المشغلين المنافسين.

- أن التعريفات المطبقة في العرض الترويجي تعتبر تعريفات مفرطة الانخفاضو تتعارض مع
قواعد المنافسة العادلة باعتبار عدم تغطيتها للتكاليف .

وحيث يستفاد مما سبق، ثبوت انتفاء عنصر البيع بالخسارة في العرض التجاري "فاميليا"
بما يؤكد استيعاب تعريفاته للتكاليف المستوجبة وبالتالي عدم مساسه بقواعد المنافسة النزيهة
في المقابل فإن العرض الترويجي الذي ألحق به طوال شهر أوت 2012 والذي ضاعفت بموجبه
المدعى عليها من امتيازات ذلك العرض أدى إلى تخفيض مفرط في معدل التعريفات بشكل
يتعارض مع قواعد المنافسة المشروعة ويمس بالمصالح الاقتصادية لمنافسي الشركة المطلوبة .

وحيث يتحصص من كل ما سبق الالماع بذكره أنه ولئن تطابق العرض التجاري "فاميليا"
مع مقتضيات المنافسة المشروعة، إلا أن تمتيع المشتركين فيه بعروض تحفيزية وترويجية يؤدي
إلى تطبيق تعريفات منخفضة جدا تتنافى وقواعد المنافسة العادلة و تؤثر سلبا على توازن السوق.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قرّرت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

1. عدم سماع الدعوى في خصوص طلب سحب العرض التجاري "فاميليا".
2. إلزام المدعى عليها بعدم تمتيع مشتركين عرض "فاميليا" مستقبلا بتحفييزات ترويجية
إضافية.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السّادة :

كمال السعداوي : رئيس

محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة

حسين الجويني : العضو القار

حسين الحبوبى : عضو

محمد سيالة : عضو

والسيدة يمينة مثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

